



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



انعكاسات أزمة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

د. خروف منير¹، د. فريحتة ليندة²
^{2,1}أستاذ محاضر "ب"، جامعة 8 ماي 45-قائمة
2014

ISSN: [2226-5759](#)

ISSN Online: [2959-3050](#)

DOI: [10.58963/qausrj.v13i13.186](#)

Website: [qau.edu.ye](#)

انعكاسات أزمة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

د. خروف منير
د. فريحة ليندة
أستاذ محاضر «ب» جامعة قلمة

الملخص

لم يتعافى الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حتى انفجرت أزمة اليورو (الديون السيادية لأوروبا) منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي ، فقد نتج عن الأزمة العالمية ركود في الاقتصاديات الأوروبية ترتب عنه ضخ سيولة كبيرة لتحفيز الاقتصاديات الضعيفة (اليونان)، زيادة على الاستدانة الخارجية (FMI، الصين...)، وهو ما نتج عن تباطؤ في النمو بل الأكثر من ذلك عجز عن سداد الديون السيادية لليونان ثم انتشارها إلى باقي دول منطقة اليورو، وهو ما اثر على استقرار النظام الاقتصادي و المالي العالمي لكل الدول المرتبطة باليورو. وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصاديات الأوروبية، إذ أن 60% من اقتصاد الجزائر مرتبط بأوروبا. وقد جاءت هذه الدراسة لبحث انعكاسات أزمة منطقة اليورو « أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، والحلول المقترحة لتفادي ذلك مستقبلا. الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الجزائري، أزمة اليورو، الاتحاد الأوروبي.

Résumé

L'économie mondiale ne s'est pas remise de la crise de prêt à domicile de 2008; jusqu'à la crise de la dette souveraine a explosé en garde et menace de compromettre une expérience unique qui a été espérée être couronnée avec la plus haute d'européen d'intégration économique et monétaire «euro», d'une récession économique dans l'Union européenne a résulté de la crise mondiale, qui a conduit au pompage de liquidités pour stimuler l'économie.

Le prêt des Affaires étrangères a eu lieu qui a abouti à la croissance plus lente, les déficits pour le remboursement de la dette souveraine qui a la vitesse aux pays de repos arides, «la crise de la dette souveraine», Dans la zone euro, aura une incidence sur la stabilité du système financier mondial, y compris les pays en développement.

L'Algérie est parmi les plus grands États touchés par l'effondrement des économies européennes, que 60% de l'économie de l'Algérie est liée à l'Europe.

La présente étude était d'examiner l'impact de la crise de la zone euro, «souveraine européenne crise de la dette sur les flux d'IED vers l'Algérie, et les solutions proposées pour éviter à l'avenir.

Mots clés: économie algérienne, la crise de l'euro, l'Union européenne

....

مقدمة :

إبتداءً من سنوات التسعينات، عرف العالم نشاطاً واسعاً لتكوين كتلتا اقتصادية تجمع بين الدول ذات مستويات تنموية اقتصادية عالمية في القارة الأوروبية، حيث انطلق من اتحاد جمركي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، والتي كانت تسمى بدول (البيني لوكس)، ثم تأسست المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وبعدها السوق الأوروبية المشتركة، من أجل زيادة حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول الأعضاء في السوق ووصولاً إلى الوحدة النقدية الأوروبية، والتي حددت معاهدة ماستريخت المعايير الاقتصادية للانضمام إليها والتعامل بالعملة الموحدة اليورو.

للإتحاد الأوروبي مكانة هامة في العالم، لما له من تأثير على اقتصاديات الدول، وكذا احتوائه على دول قوية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول إلى السعي للإلتزام إليه رغم اقتصادها الضعيف، وهذا ما أدى إلى وجود تفاوت بين اقتصاديات الدول التي يحتويها الإتحاد، وهذه النقطة كانت من أكثر الأمور التي سرعت في انتشار الأزمة داخل الإتحاد، ولم تقتصر هذه الأخيرة على الدول الضعيفة، بل انتشرت لتشمل الدول القوية أيضاً من الإتحاد، حيث كانت لها انعكاسات على الموازنة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وكذا النظام المالي، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية داخل الإتحاد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى تأثرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر من جراء حازمة اتل ديون السيادية لمنطقة اليورو؟

المحور الأول: أزمة اليورو وآثارها على دول الإتحاد الأوروبي .

أولاً: ماهية أزمة الديون السيادية :

يقصد بها الديون المترتبة على الحكومات وتتخذ أغلب هذه الديون شكل سندات وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تسلك سبيلين لا ثالث لهما، إما طرح سندات بعملتها المحلية، وغالباً ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين، أو تقوم الحكومة بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية والتي ما تكون بعملة دولية مثل الدولار، اليورو وبخلاف الديون المترتبة على الأفراد، أو الشركات فإنه لا يمكن للدائنين إجبار الحكومات على سداد ديون تخلفت عن دفعها، وبالتالي فإنه ثمة طرق لمعالجة هذه الأزمة كإعادة جدولة إلزامية لهذه الديون أو تخفيض معدلات الفائدة¹.

ثانياً: أسباب أزمة اليورو:

هناك العديد من الأسباب التي ساعدت على تفشي هذه الأزمة ونذكر بصفة مختصرة ما يلي:

- محاولات الدول إنقاذ المؤسسات المالية الوطنية الأمر الذي أدى إلى تحويل الديون الخاصة

- لدى المؤسسات المالية إلى دين عام على الدول.
- برامج التحفيز المالي التي طبقتها دول العالم المختلفة للحيلولة دون انتشار الكساد ومحاوله الخروج منه على نحو سريع.
- عدم استقرار في معدل صرف عملة مقابل العملات الأجنبية.
- تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخل وضعف مستويات النشاط الاقتصادي.
- فشل الدول في الوفاء بالتزاماتها وفقا لعقود دينها الخارجي أي فشل تسديد الأقساط في المواعيد المستحقة.
- الحاجة إلى تمويل مشروعات تنموية بسبب رفع المكون الأجنبي فيها مثل: الآلات والمعدات التي سيتم استردادها من الخارج .
- عدم تمكن الدولة من تدبير أو شراء العملات الأجنبية اللازمة للإيفاء بالتزاماتها المستحقة عليها في الموعد المناسب الأمر الذي أدى إلى إعلان إفلاس الدول.
- انتشار الفساد في المجتمعات مثل الرشوة والتجارة غير الشرعية.
- وجود ثغرات في الإنفاق العام نتيجة لبعض الاختلالات الهيكلية.

جدول رقم (01) : أكثر الديون في العالم :

الترتيب	الدولة	احتمال التراكم	CMA تصنيف الضمني	الترتيب السابق
1	اليونان	58.8	CMA-CCC-	تدهور بمركز واحد
2	فنزويلا	51.4	(MA-CC+	تحسن بمركز واحد
3	إيرلندا	41.2	b	تدهور ب 3 مراكز
4	البرتغال	35.9	b	تدهور ب 5 مراكز
5	الأرجنتين	35.4	b	تحسن بمركزين
6	أوكرانيا	30.6	b+	تحسن بمركز واحد
7	اسبانيا	26.7	bb-	دولة جديدة
8	دبي	25.5	bb-	تحسن بدرجة واحدة
9	المجر	23.6	bb-	دولة جديدة

Carnegie endowment for.the euro in crisis, u. pavatiyn , dash.ource p 48.inters national peace. Washington. 2010

ثالثا : مظاهرها :

- تجسدت مظاهر هذه الأزمة في العديد من دول العالم حيث مست أكثر اقتصاديات العالم رواجاً ومن أهم مظاهرها في اليونان نذكر منها² :
- وصل حجم الدين اليوناني إلى أكثر من 300 مليار يورو وأي ما يعادل أكثر من 100% من الناتج

المحلي الإجمالي للبلاد.

- بلغت نسبة العجز في الميزانية نتيجة الدين الحكومي حوالي 14%.
- مؤسسات التصنيف الائتماني تخفض تقييمها لسندات الدين الحكومي اليونانية أدى ذلك إلى ارتفاع سعرها وانحياز العائد عليها ما فاقم أزمة المديونية العامة لليونان.
- كان للإنفاق الحكومي ببذخ من مظاهر الأزمة الذي زاد في تعقد المشكلة وارتفاع الديون بالإضافة إلى ترف الحكومة.

رابعاً: الحلول المقترحة: للتخلص من هذه الأزمة لا بد من البحث عن الحلول ومن بين الحلول المقترحة ما يلي³:

- إنقاذ بقيمة 750 مليار دولار وتشمل آلية تحقيق الاستقرار المالي ومحاربة المضاربة على العملات فقد قامت المفوضية الأوروبية برصد 60 مليار يورو كما رصد الاتحاد الأوروبي مبلغ 440 مليار.
- مساهمة صندوق النقد الدولي بمبلغ 250 مليار وتنص هذه الخطة على 140 مليار يورو كمساعدة مالية على مدار 3 سنوات لكي تقوم بالإصلاح الاقتصادي بهدف تقليص العجز ليصل 3% من 14% حالياً، وبالتالي إتباع سياسات تقشف وتمثلت في:
 - تجميد الأجور للموظفين والعمال لمدة 3 سنوات.
 - زيادة نسبة الضريبة للقيمة المضافة من 21% إلى 23%.
 - رفع سن التقاعد من 62 سنة إلى 67 سنة.
 - طرح سندات خزينة اليونان في الأسواق المالية والبورصات، وذلك ضمن أسعار فائدة معقولة ولفترة 10 سنوات وبوجود ضمانات من البنك المركزي الأوروبي لتغطية هذه السندات ودفع قيمتها فوراً عند تقديمها للسداد.

خامساً: انتشار الأزمة إلى دول الإتحاد الأوروبي.

يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين أن هناك دول كثيرة في الإتحاد لم تكن مؤهلة أصلاً للانضمام إليه لضعف اقتصاداتها، والبعض الآخر يرى أن الإستراتيجية التي اتبعتها الدول القوية لأخذ هذه الدول أسواقاً لمنتجاتها تعويضاً عن حرمانها من المستعمرات⁴ من بين الأسباب الفعلية للأزمة، فعلاوة عن اليونان مست الأزمة كل من إسبانيا والبرتغال حيث بلغت الديون السيادية الإسبانية 40% من إجمالي الناتج المحلي الإسباني خلال عام 2012، وقد حاولت الحكومة الإسبانية تطبيق إجراءات التقشف التي تضمنت وراتب الموظفين، وتجميدها معاشات التقاعد وتأخير سن التقاعد من 65 سنة إلى 67 سنة.⁵

أما الاقتصاد البرتغالي فقد عانى من مشاكل هيكلية، حيث أنه خلال عام 2009 بلغ العجز

في الميزانية العامة للبرتغال 9.4 % وبين 2007 و 2010 ارتفعت الديون العامة للبرتغال من 62% إلى 83 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وقامت الحكومة البرتغالية برفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة من 21% إلى 23%، بالإضافة إلى رفع الضرائب على الدخل وتأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية وتجميد الأجور الخاصة بالقطاع العام، كما مست الأزمة كذلك كل من فرنسا ألمانيا إيطاليا هولندا بلجيكا لكسمبورغ، النمسا... الخ.⁶

جدول رقم(02) : الديون العامة الداخلية بالعملة المحلية لبعض الدول لسنة 2010 :
الوحدة : تريليون.

الدولة	النسبة	المبلغ
ألمانيا	83	2.45
إيطاليا	119	2.11
فرنسا	82	1.77
انجلترا	76	1.65
اليونان	143	454 بليون
هولندا	36	424 بليون
بلجيكا	101	398 بليون

المصدر: محمد السقا الديون الأوروبية بهذا السوء؟ انتقاد الأزمة وكيف أصبحت، نقل عن: WWW.alahednws.com.ib/essay et ails.php?id=2013/11/05 تاريخ الاطلاع : 2013/11/05

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري

رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية طاقوية، زراعية، يد بشرية وغيرها، إلا أنها كانت وما تزال تعاني من مشاكل اقتصادية جمة، التي يعود جزء منها إلى ظروفها الداخلية والتي تتمثل أساسا في ضعف وعدم تنوع جهازها الإنتاجي، إضافة إلى مخلفات النموذج الاقتصادي المتبع وإفرازاته على التوازنات الاقتصادية الكلية، التي من أبرزها أزمة المديونية الخارجية التي لطالما أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني، أما الجزء الآخر فيعود إلى الظروف الخارجية وما يحصل من تغيرات في السوق العالمية للبترول بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، إذ يساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية، ويشكل حصة الأسد في إجمالي صادرات الجزائر، ولهذا السبب نجد أن الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بتقلبات أسعار هذه المادة، ففي منتصف الثمانينات تزامن تراكم الديون الخارجية وتصاعد نفقات خدمة الديون مع انهيار أسعار النفط في سنة 1986، هذا الأمر أدى إلى تراجع كبير في قيمة الصادرات، وأدخل هذا الوضع الجزائر في دوامة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دفع بها إلى اللجوء إلى جملة من التدابير كحل لا مفر

منه لمواجهة الأزمة، منها تبني نموذج اقتصادي أكثر انفتاحا وكذلك الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة النمو الاقتصادي، إلا أنه وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن من بدء هذه الإصلاحات لا يزال الوضع الاقتصادي يتسم بالهشاشة التي تثير الكثير من القلق خاصة في ظل تسارع التطورات على الساحة الدولية والتي تتطلب ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن ثم إمكانية مواجهة الصدمات الخارجية.

أولا : التجارة الخارجية :

جدول رقم (03) :

الواردات والصادرات حسب المجموعة السلعية (مليون دولار أمريكي)

2012	2011	2010	2009	2008	
46801	47274	40472	39294	39479	الواردات
73981	73489	57053	45194	79298	الصادرات
27180	26242	16581	5900	39819	الميزان التجاري

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

من الجدول السابق حققت الجزائر عام 2012 فائضا تجاريا قدر بـ 27.18 مليار دولار هذا الارتفاع الطفيف التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي لتدفق الواردات والصادرات للوطن، حيث بلغت الصادرات الجزائرية 73.98 مليار دولار أي بزيادة قدرها 0.67%. أما في ما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46.80 مليار دولار بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94%. حيث عرفت واردات الجزائر تراجعا بحوالي 1% مقارنة بعام 2011 من 47.24 مليار دولار إلى 46.80 مليار دولار⁷.

جدول رقم (04) : توزيع الصادرات والواردات حسب القطاعات.

الواردات		الصادرات		السنة	مجموعة المستخدمين
2011	2012	2011	2012		
71427	71794	-8.8	9850	8983	المواد الغذائية
161	167	62.11	1164	1887	الطاقة وزيوت التشحيم
1496	1660	2.3	1783	1824	المواد الخام
-	1660	-2.95	10685	10370	نصف المنتجات
35	1	-14.99	387	329	معدات التجهيز الصناعية
15	30	-16.18	16050	13453	السلع الاستهلاكية
73489	73981	-0.94	47247	46801	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

بلغت نسبة الواردات 46.80 مليار دولار مقارنة بعام 2011 أين وصلت إلى 47.24 بترجع

طفيف تقدر نسبته بـ 0.94%. وقد شكلت المحروقات الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية بحصة تقدر بأكثر من 97% من الصادرات، أي بـ 71.79 دولار عام 2012 مقارنة مع عام 2011 حيث بلغت 71.42 دولار، أي بزيادة قدره 0.51%.

أما فيما يخص الصادرات الغير نفطية (خارج المحروقات)، فلا تزال محتشمة حيث تقدر بـ 2.96% من القيمة الإجمالية للصادرات (2.18 مليار دولار)، حيث أن أهم المنتوجات الرئيسية الغير نفطية التي يتم تصديره تتمثل في المواد النصف مصنعة بـ 1.66 مليار دولار، والمسجلة بذلك ارتفاع قدره 10.96% خلال عام 2012.

ثانيا : متوسط سعر الصرف (دينار جزائري العملات الرئيسية) :

جدول رقم (05) : سعر الصرف الدينار 2001-2012.

السنة	نسبة الصرف المتوسط دج / دولار أمريكي	نسبة الصرف المتوسط دج / اليورو
2001	77.2647	69.2002
2002	79.6850	75.3573
2003	77.3683	87.4644
2004	72.0653	89.6425
2005	73.3669	91.3211
2006	72.6459	91.2447
2007	69.3644	95.0012
2008	64.3810	94.8548
2009	72.6467	101.2979
2010	74.3199	103.4953
2011	72.8537	102.2154
2012	77.5519	102.1627

المصدر: البنك المركزي الجزائري، ص 51.

من الجدول السابق نرى أن معدل الصرف المتوسط السنوي للدينار الجزائري مقابل اليورو ارتفع قليلا (0.05%) في عام 2012 مقارنة بعام 2011، حيث اجتاز من 102.2154 أورو/دج في 2011 إلى 102.1627 أورو/دج في عام 2012، بلغ متوسط سعر الصرف المتوسط السنوي مقابل الدولار الأمريكي من الدينار الجزائري بـ 77.5519 دولار/دج في عام 2012 ضد 72.8537 دولار/دج في عام 2011، أي انخفاض بحوالي 6.45%.

ثالثا : الديون الخارجية :

جدول رقم (06) : المديونية الخارجية للجزائر (2001-2012).

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
مجموعة الديون إلى MCT	2.479	3.26	3.90	4.35	4.84	5.28	5.06	16.48	21.41	23.20	22.54	22.44
مجموعة الديون الخارجية	3.637	4.40	5.681	5.687	5.92	5.79	5.60	17.19	21.82	23.35	22.64	22.70

المصدر: بنك الجزائر.

عرف رصيد الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل اتجاها تنازليا منذ 2004 حيث انخفضت إلى 3.263 مليار دولار في نهاية عام 2011، مقابل 3.903 مليار دولار في نهاية عام 2010، و 4.356 مليار دولار في نهاية عام 2009 إلى 4.841 مليار دولار في نهاية 2008، بعد الاستقرار في عام 2010 إلى 5.681 مليار دولار (5.687 مليار دولار عام 2009)، انخفض رصيد الديون الخارجية العام في عام 2012 للعام الثاني على التوالي (3.637 مليار دولار ض 4.405 مليار دولار في نهاية 2011.⁸

رابعاً: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

تبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الإيجابي محققاً 3.2% سنة 1998، معدل النمو منذ 1962-1998 بلغ 1.4، وبمتوسط بلغ 1.4% خلال فترة الإصلاحات، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية، وكانت النتائج كالتالي:

- استدام النمو الإيجابي منذ 1995 إلى 2008 (4%)، الاقتصاد الكلي مستقر واصحاب أكثر مقاومة للصدمات وتجنب اختلالات 1986.
- إن النتائج لها علاقة بأسعار النفط وإستراتيجية النمو تعتمد على دعم النمو من خارج الميزانية (الخطتين الخماسيتين).

إستراتيجية دعم النمو في الجزائر:

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حالياً تدرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتحطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني

خلال 2001-2004 ثم برنامج دعم النمو 2005-2009 وبرنامج الإنعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فإن الهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث: آثار أزمة اليورو على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم² تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم²، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم⁹.

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جذب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2005-2011.

جدول رقم (07): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2011).

السنوات	2005	2006	2007	
الجزائر	1 081.1	1 795.4	1 661.8	
الإجمالي العربي	47 564.6	70 489.0	80 476.5	
العالم	980 727.1	463 351.2 1	975 537.0 1	
الاقتصادات النامية	327 247.8	427 163.4	574 311.5	
الاقتصادات المتقدمة	30 854.0	54 318.4	90 800.1	
المرحلة الانتقالية	622 625.4	981 869.3	310 425.4 1	
السنوات	2008	2009	2010	2011

2 593.6	2 746.4	2 264.0	2 571.0	الجزائر
96 254.3	76 293.6	65 133.2	40 717.4	الإجمالي العربي
790 705.7 1	197 823.7 1	309 001.3 1	524 422.2 1	العالم
650 016.8	519 225.0	616 660.7	684 399.3	الاقتصادات النامية
121 040.9	72 386.4	73 754.5	92 162.9	الاقتصادات المتقدمة بمرحلة انتقالية
019 648.0 1	606 212.3	618 586.1	747 860.0	الاقتصادات المتقدمة

world investment report2011,Source: www.unctad.org/fdistatistics
www.unctad.org/annextables.

نرى من الجدول السابق أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر بداية من سنة 2005، ورغم الانخفاض الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الجزائر (1178.7 مليون أورو سنة 2007)، إلا أن معدل هذا الانخفاض (7.41 %) لم يكن كبيرا جدا مقارنة بباقي الاقتصادات العربية والعالمية، ويرجع ذلك إلى كون الاقتصاد الجزائري لا يرتبط كثيرا بالاقتصادات العالمية بقدر ارتباطه بالأسعار العالمية للبتروöl⁰¹، حيث سرعان ما استعادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر نسق التزايد لتحقق الجزائر معدلات إيجابية خلال 2008 و 2009 وتبلغ 2019 مليون أورو سنة 2009 وكان البنك الدولي قد أشار إلى انخفاض حصيلة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2010 حيث بلغت 1418.5 مليون أورو، والملاحظ أنه في عز سنوات الأزمة لم تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر كثيرا، لأن كل هذه التدفقات هي مرتبطة أساسا بقطاع الطاقة، والخدمات وخاصة الخدمات البنكية، وخدمات الاتصالات، وصفقات البنية التحتية، وليس في قطاعات تنتج قيمة مضافة حقيقية¹¹.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر :

شهدت سنة 2006 إستقطاب الجزائر لأكثر من 100 مشروع استثماري جديد، وجاء قطاع الطاقة في ريادة القطاعات المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية بـ16 مشروعا وصلت تكلفتها الإجمالية إلى 833.7 مليون أورو، وحضي قطاع الأشغال العمومية بنسبة 20 % من المبالغ المستثمرة خلال 2006، والتي وصلت إلى 311 مليون أورو مستثمرة عبر 10 مشاريع منتشرة أغلبها على طول مشروع الطريق السيار ليحجز له بذلك المركز الثاني، خصوصا بعد الشراكة الموقعة بين ميتال ستيل وفيرفوس والمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، فيما كان الجزء الأعظم من المشاريع من نصيب قطاع البنوك والتأمينات التي استقطبت 24 مشروعا بلغت تكلفتها الإجمالية 221 مليون أورو، تلاها قطاع الاتصالات بـ 06 مشاريع تكلفتها 487.9 مليون أورو، ثم قطاع الاسمنت والزجاج والمعادن (6 مشاريع، 169.2 مليون أورو)، السياحة (5 مشاريع، 84.9 مليون أورو) وأخيرا الأدوية (5 مشاريع، 67.8 مليون أورو).

- وفي سنة 2007 ، استقطبت القطاعات خارج المحروقات حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار قطاع التعدين الذي استقطب 1700 مليون أورو مقابل 1600 مليون أورو لقطاع الطاقة سنة 2006 ، إضافة إلى قطاع الكيمياء الذي استقطب استثمارا مشتركا بين أوراسكوم المصرية وسوناطراك الجزائرية في عقد استثماري بقيمة 617 مليون أورو لتسيير مصنع للأسمدة Sofert ، كما استقطب قطاع الأشغال العمومية 636 مليون أورو، جسدت النقلة النوعية التي يشهدها نظرا لإستقطابه كميات هائلة من رؤوس الأموال الأجنبية وهذا بفضل الجاذبية الاستثمارية التي أصبح يحظى بها القطاع في خضم المشاريع العملاقة التي أطلقتها الجزائر بهدف تطوير البنية التحتية للدولة لتوفير مناخ اقتصادي أحسن ويدعم مساعي تحقيق التنمية المستدامة، ومن بين أهم المشاريع الأجنبية التي استقطبها القطاع سنة 2007: ²¹

- وفي سنة 2009 شهدت الجزائر إستقطاب قطاع الطاقة للجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، حيث ظفر 9 من أصل أكبر 10 مشاريع أطلقت في سنة 2009، ومن المشاريع التي استقطبها قطاع الطاقة مشروع Total+Partex للتنقيب عن الغاز بمنطقة « أحنات مشروع Rosneft-stroytransgaz، بمحيط قارة تيساليت، مشروع Conco Philips Andarko لبناء المركب البترولي والغازي في منطقة المرق، ومشروع GDF Suez في حقل توات قرب أدرار.

وتسببت التشريعات الجديدة التي أقرتها الجزائر سنة 2008 برفع الحد الأدنى من رؤوس الأموال الابتدائية اللازمة لإعتماد البنوك الأجنبية من 2.5 إلى 10 مليار دينار جزائري في رفع رأس مال عدة بنوك أجنبية مثل : Gulf Bank و Société générale

والملاحظ على التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر تركيزها الكبير على قطاع الطاقة كونه يحظى بمرودية عالية، إضافة إلى كثافة رأس المال المخصص لهذه المشاريع، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية نظرا للاهتمام البالغ الذي تحيطه الحكومة الجزائرية بالقطاع، وما يكتسبه من أهمية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد وتقليل أزمة السكن، زيادة على قطاع الخدمات البنكية والاتصالات، ويبين الجدول الموالي أهم القطاعات التي اتجهت إليها الاستثمارات المباشرة الواردة إلى الجزائر في الفترة بين 2002 و2009 .

جدول رقم (08) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر 2002 - 2009 :

(الوحدة : مليون أورو، نسب مئوية)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة
الزراعة	10	1.44	20.21	0.12
الأشغال العمومية	99	14.27	4721.63	27.96
الصناعة	387	55.76	8895.32	52.67
الصحة	4	55.76	59.82	0.35

0.74	125.31	4.76	33	النقل
1.55	262.16	2.16	15	السياحة
6.98	1179.53	20.61	143	الخدمات
9.63	1625.86	0.43	3	الاتصالات
100	16889.85	100	694	المجموع

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2013/01/05 www. andi.dz

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن الاستثمارات المتجهة إلى الجزائر غائبة كليا عن قطاعات يمكن وصفها بالحساسية مثل : الزراعة، الصحة والنقل، مما يخلق مصاعب لما توفره من دعم لمساعي الجزائر في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأمن الغذائي وإحلال الصادرات الغذائية، فيما تتوجه هذه الاستثمارات إلى قطاع المحروقات الريعي والأشغال العمومية والاتصالات.

ثانياً : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر :

رغم إستقطاب الجزائر لأكثر من 100 مشروع استثماري سنة 2006، إلا أن المبلغ الإجمالي الذي لزم لإقامة هذه المشاريع لم يتجاوز عتبة 2300 مليون أورو، وهو ما يفوق بقليل ذلك المسجل في سنة 2003 (2200 مليون أورو) وبالأخذ بعين الاعتبار عدد سكان الجزائر والذي تجاوز سنة 2006 عتبة 30 مليون نسمة، فإن المبالغ المستقطبة تعد غير كافية (76.5) أورو للفرد مقارنة ب (188 أورو للفرد) والمسجلة في المغرب على سبيل المثال.

وفي إطار المخططات الخماسية التي تبنتها الجزائر خلال العهدة الثلاث المتعاقبة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقد تم إيلاء أهمية كبرى للخبرات الأجنبية في عمليات تشييد مختلفة ومن أمثلتها مشروع مركز تحلية مياه البحر، حامة «أين تم الاتفاق مع شركة Process Technologies GE Water & على انجازه بغلاف مالي إجمالي قدره 175.9 مليون أورو تساهم الشركة الأجنبية ب 70 % منها والباقي على عاتق الحكومة الجزائرية، إضافة إلى مشروع القرن والمتمثل في الطريق السيار شرق - غرب والذي أسندت مهمة انجازه لشركات معظمها أسيوية.

وساهم تبني قانون المحروقات في إعطاء المزيد من الحرية لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع، والذي إستقطب سنة 2006 ثلث الاستثمارات المتوجهة إلى الجزائر، وتلا قطاع المحروقات قطاع شهد ثورة كبيرة وهو قطاع الاتصالات والذي إستقطب 500 مليون أورو نتيجة للسعي المتواصل للمتعاملين المعتمدين من قبل السلطات الجزائرية كأوراسكوم المصرية للحصول على حصص معتبرة في سوق مريح جدا، حيث تزايدت نسبة مساهمة شركة أوراسكوم في فرعها بالجزائر، جيزي» على عدة مرات لتصل إلى ما يقارب 97 % من رأسمال الشركة وهو ما يمثل 327 مليون أورو.

وشهدت سنة 2006 إحتلال فرنسا للمرتبة الأولى كأكبر مستثمر في الجزائر من حيث عدد المشاريع والرابعة من حيث إجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في الجزائر، تلتها الولايات المتحدة

الأمريكية (10 مشاريع بتكلفة تقدر بـ 347 مليون أورو)، وتعتبر مصر أكبر مستثمر للأموال في الجزائر على شكل استثمارات أجنبية مباشرة والتي تمثلت أساسا في شركة لكم للاتصالات وشركة أوراسكوم الناشطة في مجال الأسمدة الكيماوية بالشراكة مع سوناطراك، إضافة إلى الاتصالات عبر شركة جيزي، ومن الدول العربية الأخرى المستثمرة في الجزائر: الأردن في قطاع الأدوية باستثمارات وصلت إلى 35 مليون أورو، المغرب باستثمارات وصلت إلى 24 مليون أورو في القطاع البنكي، تونس (4 مشاريع، 17 مليون أورو).

وفي مارس 2007 أعلنت الشركة السعودية Savola عن توصلها إلى اتفاق مع الحكومة الجزائرية بخصوص بناء وحدة ضخمة لإنتاج السكر في منطقة وهران بقدرة إنتاجية ابتدائية تصل إلى مليون طن سنويا وقدرت تكلفة الانجاز بـ 140 مليون أورو، كما قامت شركة JV الجزائرية الإماراتية باستثمار 80 مليون أورو في أكبر مصنع للحليب في إفريقيا حيث تقرر انجازه في تيارت، وتواصل لعام آخر هيمنة الشركات الفرنسية على المشاريع الاستثمارية في الجزائر حيث ظفرت بـ 31 مشروع وصلت قيمتها إلى 1329.2 مليون أورو، ويرجع سبب هذه الحصة المعتبرة للشركات الفرنسية من المبالغ المستثمرة في الجزائر إلى الاستثمار الذي ظفرت بـ 51% منه شركة TOTAL الفرنسية (1096.2 مليون أورو)، حيث ينطوي هذا الاستثمار على بناء وتسيير مركب للبتروكيمياء بأرزيو بقيمة إجمالية تقدر بـ 2149.4 مليون أورو على أن تبقى نسبة 49% من رأس المال بيد شركة سوناطراك الجزائرية، وليبقى بعد ذلك الجزء الضئيل من الاستثمارات الجزائرية المتاحة لبقية الدول التقليدية كمصر، الصين، كندا، السعودية والإمارات.

وشهدت سنة 2009 إستقطاب الجزائر لـ 56 مشروع استثماري، ظفرت فرنسا بنسبة 27% منها لتصل قيمة الاستثمارات الفرنسية في الجزائر 2772.8 مليون أورو ذهب معظمها إلى شركات النفط على غرار Total+Partex باستثمارات وصلت إلى 1436 مليون أورو، وشركة GDF Suez باستثمارات وصلت إلى 1078.7 مليون أورو، وتوزعت باقي الاستثمارات على إيطاليا (07 مشاريع، 1197.2 مليون أورو)، الولايات المتحدة الأمريكية (03 مشاريع)، إسبانيا، مصر، روسيا، الهند، والكويت¹³، وهو ما يؤكد على أن الأزمة لها انعكاسات طفيفة على تدفق الاستثمارات إلى الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي على الرغم من بقاء دوله تحتل الصدارة في قائمة الدول المستثمرة في الجزائر كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (08) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2009)

الدول	عدد المشاريع	المبالغ المستثمرة (مليون دينار)
أوروبا	324	997 301
الاتحاد الأوروبي	272	118 271
فرنسا	121	376 39
آسيا	48	688 513

490 27	16	أمريكا
745 835	290	الدول العربية
510 4	1	إفريقيا
954 2	1	استراليا
600 2	14	متعددة الجنسيات
985 688 1	694	المجموع

SOURCE : www.andi.dz consultée le 06/10/2010

ثالثا: الحلول المقترحة لتفادي مضاعفات الأزمة :

ضرورة إدراج النشاط الاقتصادي والتجاري في الوقت الراهن ضمن هيئة موحدة على غرار الاتحاد العربي أو المغربي، والتي أصبحت تعد البدائل الوحيدة لتفادي انتقال الأزمة الاقتصادية التي هي على أبواب الجزائر بعد مرورها بالقارة العجوز، مع أهمية اللجوء إلى تنويع صفقات الشراكة للخروج من دائرة الخطر.

- إعادة النظر في مضمون اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والتي وصفت بـ « الظالمة، أو غير العادلة» بعدما أصبحت تعد إشكالية بحد ذاتها وساهمت في تجريد الاقتصاد الوطني بشكل عام من الأفضلية أو الحق في الرعاية من بين العديد من الدول.

وفي سياق الحلول والبدائل توصف بالطارئة إن صح التعبير في ظل تطورات الوضع خاصة أن الاتحاد الأوروبي وإلى غاية اليوم لازال يفرض جملة من الشروط على المتعاملين معه في صادراتها الجزائر، بالرغم من الأزمة الخانقة التي يمر بها.

- ضرورة تنويع الصفقات الاقتصادية مع مختلف الدول الآسيوية والأفريقية في مجالات عدة وتبني شروط عمل جديدة مع أوروبا تتماشى ومصالح الاقتصاد الوطني.

- وفي إطار التعاون الاقتصادي من خلال الشراكة الوطنية الأوروبية جعلت من الاقتصاد المحلي منذ 50 سنة في انتظار لحظة الانهيار، خاصة أن مجمل الاتفاقيات المبرمة عملت على تحويل السوق الجزائرية إلى سوق استهلاكية بالدرجة الأولى من جهة واعتبار الجزائر الممون الطاقوي الأول والدليل ما أكدته آخر أرقام فاتورة الاستيراد لعام 2012 بعدما بلغت فيها واردات الجزائر خارج قطاع المحروقات حدود 500 مليون من تكنولوجيا وغيرها، إضافة إلى استغلال التعاون في المجالات التي تعد احتياجات بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي على غرار مشروع « ديزرتك» لطاقة المتجددة، والتوجه للنشاط التجاري ضمن اتحاديات إقليمية وعربية تعد أفضل الحلول لتفادي تأزم الاقتصاد الوطني وتجنب إسقاطات الأزمة الأوروبية على الجزائر.⁴¹

خاتمة :

لقد أدت الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو، وتفاقمها إلى توقع انخفاض كبير في النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض حركة التبادل التجاري العالمية، وترسخ مظاهر خلل جديد في النظام المصرفي، واضطرابات الأسواق المالية مما يتوقع أن يقود في نهاية المطاف إلى وصول الاقتصاد العالمي لحالة سلبية من الركود، ما لم تتمكن الدول الأوروبية وخاصة دول منطقة اليورو من توافق على سياسات أكثر رشدا فيما يخص الإنفاق المحلي.

وقد انعكس ذلك على الجزائر، فقد تراجع ميزان المدفوعات بنسبة كبيرة وتراجعت الصادرات الجزائرية جراء هذه الأزمة متمثلة أساسا في تراجع الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى تراجع أسعاره إلى مستويات لم يشهدها سوق النفط منذ سنوات في بداية أزمة اليورو (الديون السيادية) سنة 2009، وقد انعكس ذلك على الوضعية المالية والنقدية في الجزائر كون إيرادات المحروقات تراجعت بنسبة كبيرة مما يؤثر حتما على نمو احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، واثرت كل ذلك على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ناحية حجم التدفق والأكثر من حيث تدفقها من دول الاتحاد الأوروبي وخاصة الدول المتضررة من الأزمة كاسبانيا وفرنسا، هذه الأخيرة كانت لوقت قريب أول واكبر مستثمر في الجزائر من حيث عدد المشاريع ومن حيث المبالغ المستثمرة كذلك.

الهوامش والمراجع

1. daush.u.pavatiyn lost ” the euro in crisis ,carnegie endowment for inter national peace , wachington ,2010. p p .45-47.
2. christophs schhmiedel.et autres gouver nance de la zone euro –quel ques.ideés pour la réforme de la gestion de crise financière.quel est l’avenir de la gestion de crise ?euro pean Parliament.september 2010 p13
3. ibid ,p 14.
4. محمد السقا ،الدين الأوربي بهذا السوء؟ انتقاد الأزمة وكيف أصبحت: نقل عن :
تاريخ الاطلاع 2013/ 11/ 29 .www.alahednews.com.lb/essayetails.php?eid
5. Centre for economic policy research. Spain and the euro are area shoveling debt crisis paper. prepared for resolving debt crisis a conference hosted by the Peterson institute for international and brueged charily France September 13-14-2011
6. Euro peen financial stability facility op cit pp. 20-21.
7. [www.andi .dz/index.php/dv/statistique/bilah-du-commerce-exterieur-consulte](http://www.andi.dz/index.php/dv/statistique/bilah-du-commerce-exterieur-consulte) le 15/01/2014
8. [www.andi .dz/index.php/dv/statistique/bilah-du-commerce-exterieur-consult](http://www.andi.dz/index.php/dv/statistique/bilah-du-commerce-exterieur-consult) le 15/01/2014
9. الجزائر ، الجامعية، المطبوعات ديوان الثانية، الطبعة ، المستقلة الجزائر اقتصاد هني، أحمد 5. ص ، 1993
10. في المباشر الأجنبي الاستثمار جذب في تفعيلها وسبل الضريبية الحوافز أطر طالبي، محمد 326. ص ، 2008 الجزائر ، 06 العدد إفريقيا، شمال اقتصاديات مجلة الجزائر،
11. 01. ص ، 2010 العالمي، الاستثمار تقرير لأونكتاد،
12. Pierre Henry, Samir Abdelkrim. Bénédict de Saint-Laurent. investissements directs étrangers vers MEDA en 2007: la bascule. ANIMA Investment network. Etude numéro 01, Mai 2008. p 77.
13. Zoé Luçon et autres. investissements directs étrangers vers les pays MEDA en 2009. ANIMA Investment network. Etude numéro 14.

Avril 2010, pp: 62-65.

14. فارس مسدون، للخروج من دائرة الخطر الأوروبي، نقلا عن الموقع: .

15. <http://www.al-fadjr.com/ar/economie/241615.html>: الاطلاع تاريخ
2014-04-19